

أثر المؤولات بالمشتق في الوظائف النحوية

The effect of derivatives on grammatical functions

Waad Dalian Anwer

د. وعد دليان أنور

Professor

أستاذ

Tikrit University / College of

Education, Tuz Khurmatu

جامعة تكريت - كلية التربية طوز

خورماتو

waadd.anwer@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: أثر - المؤول - المشتق - الوظيفة - النحو

Keywords: trace- interpreter- derivative- function- grammar

الملخص

يتناول هذا البحث مرتكزا مهما من مرتكزات الدرس النحويّ، والمتمثل في بيان أثر المؤولات بالمشتق في تكوين عدد من الوظائف النحويّة، مثل الخبر، والحال، وغيرها، فضلا عن عدّ هذه الظاهرة شرطا في قبول تلك الوظائف واستساعة أحكامها. ولعل هذا الأثر المهم يفتح بابا لفهم ما يدور في أذهان النحاة من مقاصد تجعل المتلقي لا يقع في احتمالات مشكلة وغموض مقفل عند دراسة تلك القواعد بصورة دقيقة، لان التأويل المراد دراسته هو تأويل يقبله الفكر النحويّ، ويرتئيه الذوق اللغويّ، ويجعلانه حجة لقبول القاعدة وعدم الاعتراض عليها . وعلى هذا الأساس انطلقت فكرة هذه الدراسة للغوص في أعماق الأبواب النحويّة وإخراج الوظائف التي تقتضي التأويل بالمشتق من اجل تحقق الغاية المرجوة والدنو منها، والحرص على عرضها وفق منهج علميّ ينمّو عن تميّز القواعد بالاتساع المقبول والذي يراعي المخاطب ويجعله قريبا من دلالتها .

Abstract

This research deals with an important pillar of the grammar lesson, which is represented in the statement of the effect of the derivatives in the formation of a number of grammatical functions, such as the predicate, the adverb, and others, in addition to counting this phenomenon as a condition for accepting these functions and deducting their provisions

Perhaps this important impact opens a door to understanding what the grammarians have in mind of the purposes that make the recipient not fall into the possibilities of a problem and a closed ambiguity when studying those rules in a precise manner, because the interpretation to be studied is an interpretation accepted by grammatical thought, and considered by linguistic taste, and makes it an argument for accepting the rule and not objecting to it.

On this basis, the idea of this study was launched to delve into the depths of the grammatical chapters and to bring out the functions that require interpretation in the derivation in order to achieve the desired goal and to be close to it, and to ensure that it is presented according to a scientific methodology that develops from the excellence of the rules with the acceptable breadth that takes into account the addressee and makes it close to its significance.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً، وبعد : يستمد هذا البحث أهميته من العناصر الوظيفية التي يقف عليها، ويبرز أسرارها المخفية من خلال أثر التأويل بالمشفق فيها، ولا سيما أن الصناعة النحوية وفلسفتها قد أودعت أسراراً نحوية كثيرة في تلك الوظائف، إذ تجسد من خلال قوة المصطلحات وأثرها في التراكيب.

وتكشف هذه الدراسة كيفية قدوم النحاة على التأويل النحوي من أجل إعطاء سمة الاتساع على القواعد وكسر جمودها لاحتواء أكثر من حكم نحوي في قاعدة واحدة عن طريق تأويل يرتضونه ضمن صياغة قواعدهم .

وعلى هذا الأساس أخذت فكرة النحاة بقبول كثير من القواعد التي لم تتوافر فيها شروط القبول بدفعها ضمن القواعد التي تتسم بالصحة والقبول عن طريق تفعيل دور التأويل النحوي، وأصبحت تلك القواعد تزخر بأحكام عدّة استدعت دراستها والوقوف عليها وعلى مكانها .

إلا أن أثر التأويل بالمشفق لم يدخل في عموم الوظائف النحوية وإنما اختزل في عدد منها، مما حدد مسار خطة البحث لتكون في مبحثين، قام الأول منهما على تحديد مفاهيم الدراسة والوقوف على أركانها، بينما جاء المبحث الثاني لبيان أثر التأويل بالمشفق في الوظائف النحوية وانقسمت على محاور ثلاث الأول في تحمل الخبر المؤول بالمشفق ضميراً، والثاني في الحال الجامدة المؤول بالمشفق، بينما جاء الثالث في اشتراط التأويل بالمشفق في النعت، ثم قفلت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

وفي ختام الكلام يمكن القول : إن الجهد الذي وفقنا الله تعالى في عرضه جهد بشري وقابل للتصحيح، وإن حصل قبول فيه فذلك فضل الله سبحانه وإن كان خلاف ذلك فالكمال صفة لله وحده، والحمد لله في البدء والختام .

المبحث الأول تحديد المفاهيم

إنّ الوصول إلى فهم أي موضوع لا يكون إلا من خلال فهم مقاصده بدقة متناهية، ولا يكون ذلك إلا بكشف جزئياته العميقة، وبهذا يؤسس الانطلاق إلى إدراك معالم ذلك الموضوع، فعلى هذا الأساس سعينا قبل الخوض في غمار مباحث البحث أن نعدّ مهاداً لتحديد مفاهيم أركان الموضوع، وبناء فهم لها، وكان المنطلق الأول هو بيان وإيضاح معنى (التأويل النحوي) ومن ثم بيان (المؤول بالمشق) وأخيراً بيان معنى (الوظائف النحوية) .

١- التأويل النحوي :

كان من مقومات الإفادة المرجوة وتمام الفهم أن نضع بين ثنايا هذا البحث مسألة مهمة تتمثل في بيان معنى (التأويل النحوي) عند الباحثين، والحاجة إليه من لدن النحاة ؛ لأنّ التأويل بالمشق من التأويلات التي ينضوي تحت المفهوم العام لمعنى التأويل النحوي، وهو تأويل يرتضيه النحاة ويقبل به الذوق اللغوي .

فمن أجل بيان معنى (التأويل النحوي) وقفنا على قول أحد الباحثين وهو يُعدّ إيضاحاً وبياناً لمسار هذا المصطلح، إذ يقول : " هو محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصحة نحويّاً إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد " (١).

إنّ عدم توافر شروط الصحة النحوية في النصوص من خلال اضطراب جزئية فيها، يجعل النحاة يرجعونها على النصوص التي تتوافر فيها السلامة النحوية، وهذا التعبير يعطي دلالة قوية على سلامة التفكير ووثاقه الحجج العقلية عندهم .

وهذا التتوير البهيّ والاستضاءة السليمة، يجعلان عند الباحث الفضول في البحث عن أسباب التأويل ونشأته بصورة عامة ؛ لأنّ البحث فيهما يفتح مدارك الفهم لاستيعاب معنى التأويل النحوي، وبهذا الخصوص يقول الدكتور جلال شمس الدين : " فالتأويل العقلي قد نشأ إنّ بغية جعل النطق متسقاً مع نظرية علمية، أو تصور نظري مسبق، وذلك بافتراض هذا النطق في صورة أخرى تجعله مقبولاً بالهيئة التي جاء عليها " (٢).

(١) الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم: ٢٠٤.

(٢) التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين دراسة ابستمولوجية:

أما الدكتور محمد عيد فقد قصد التأويل النحوي مباشرة وبين سبب نشأته قائلاً : " فالتأويل وجد في النحو نتيجة نظر عقلي عميق، كانت له أسبابه غير المباشرة من تأثير الباحثين في النحو بطريقة الباحثين في العلوم التي صاحبته وعاصرته وبخاصة تأويل التفسير، أما أسبابه المباشرة حقاً فهي الأصول النحوية الأخرى حيث اعتصر النحاة النصوص اللغوية اعتصاراً لتتوافق مع تلك الأصول ".^(١)

ونتيجة ما تقدم أن التأويل النحوي التجأ إليه النحاة من أجل مراعاة قواعدهم النحوية وسلامة قبولها عند المتلقين لها .

وهذا ما أكدّه الدكتور على أبو المكارم بقوله : " والنظر الدقيق لقضية التأويل النحوي، وأبعادها ومظاهرها، يسلم إلى هدف النحاة الأصيل إنما هو لتصحيح قواعدهم التي ذكروها عن طريق تسويغ ما يختلف مع هذه القواعد من نصوص تقبل التسويغ ورفض ما سواها ".^(٢)

والرؤية العميقة للنصوص السابقة تكشف تأثر النحاة بالتأويل وهو بهذا يفتح أمامهم المظاهر النحوية المستعلقة والإشكالات المعقدة التي تُشكل عليهم، ذلك كله بلحاظ التأويل يُهذب ويُيسر ويقبلها ذهن المتلقي وكل ذلك غاية سعى النحاة إلى تحقيقها من أجل بلوغ مكامن الفهم والإفهام، ولعل هذا التسويغ هو الذي قادنا إلى الدخول في أعماق التأويل النحوي وتناول فرعاً منه وبيان أثره في الوظائف النحوية .

٢- المؤول المشتق :

النظرة الدقيقة، والفحص المنضبط لمدونات التراث، يبين عدم ذكر بيان تأسيسي لهذا المفهوم، إلا أن المدونات الحديثة كانت بخلاف ذلك عندما تناول عرضاً شافياً كان من الممكن أن يكون تأسيساً لهذا المصطلح، إذ تذكر الدكتورة عزيزة فؤال أن المؤول المشتق هو الملحق بالمشتق : أي الاسم الجامد الذي يشبه المشتق في دلالاته على معناه، ويصح أن يقع في موضع لا يصلح فيه إلا المشتق، مثل : ((هذا رجل عدل)) أي عادل، ونحوه : كرّ زيد أسداً، فلفظ ((أسد)) اسم جامد يشبه المشتق في المعنى، ومعناه (شجاعاً).^(٣)

فالاسم الجامد واقع موقع الاسم المؤول بالمشتق والدلالة عليه ؛ لأن ذلك الموضع لا يقتضي إلا مشتقاً، وهذا اقتضاء القاعدة النحوية ومسوغاً لإدراكها وفهم الحكم المترتب عليها .

(١) أصول النحو العربي: ١٦٢.

(٢) الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٤.

(٣) ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي: ٩٢٤ و ٩٨٥-٩٨٦.

٣- الوظائف النحوية :

تذهب الدكتورة لطيفة إبراهيم النجار، أن الوظائف النحوية هي تراكيب مخصصة وأوضاع معينة تقوم فيها الألفاظ لأداء وظائف نحوية معروفة في العربية كقولنا : نال المجتهد جائزة ففي هذا التركيب أدت كلمة (مجتهد) وظيفة نحوية وهي وظيفة الفاعل، وكذلك كلمة (جائزة) فقد أدت وظيفة المفعول به وهكذا أصبحت لكل كلمة من الكلمات السابقة معنى نحوي أو وظيفة نحوية تؤديها ضمن التراكيب الذي وردت فيه. (١)

الجمع بين المصطلحين يبين كيفية تأثير الأول في الثاني من خلال عدد من الموضوعات النحوية والتي تعتمد على (المؤول بالمشفق)، وتتكشف أحكامها، وما تحتمل من تغييرات لا يمكن الحصول عليها دون أثر (المؤول بالمشفق).

(١) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها: ١٣٩ - ١٤٠.

المبحث الثاني

يتناول هذا المبحث الجوهر القائم عليه الدراسة والمتمثل بابرار دور المؤولات بالمشقق في الوظائف النحوية، وظهر هذا الدور بعد الاستقراء في الخبر والحال والنعت، مؤثراً فيهن ومغيراً أحكامهن بخلاف الحالة التي كانت عليها، وقد تميزت هذه المحاور الثلاث بأن الأصل فيها الاشتقاق ولا تكون في حالة جمود إلا إذا أولت بالمشقق، ولرسم معالمها كان المقتضى عرضها وفق الترتيب الآتي :

١- تحمّل الخبر المؤول بالمشقق ضميراً :

يُعرف النحاة الخبر بأنه اللفظ الذي يحصل به الفائدة مع المبتدأ، وهو ينقسم على قسمين: خبر مفرد، وخبر جملة (١).

وما يعنينا من القسمين هو الخبر المفرد، إذ هم ينقسم على قسمين، خبر جامد، وخبر مشتق، فإذا كان الخبر جامداً لم يتحمل ضمير المبتدأ؛ لأنه لا يصلح لتحمل الضمير، أما الخبر المشتق فهو يتحمل الضمير، وهو يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (٢).

فالخبر الجامد المبين من خلال ما عُرض عنه أنه لا يتحمل ضمير المبتدأ، وهذا ما أوضحه الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) بقوله: " فإن كان جامداً فهو فارغ ضمير عائد على المبتدأ؛ لأن ما لا يشعر بمعنى الفعل لا يقبل تحمّل الضمير، إذ أصل ذلك للفعل وحده " (٣).
فبعلّة الإشعار امتنع الخبر الجامد من تحمّل ضمير المبتدأ؛ لأنه لا يُشعر بمعنى الفعل، فلما تحقق ذلك امتنع عن ذلك .

إلا أن النحاة لما يحملونه من فكر وقاد، وذهن مستتير قد ذهبوا لإيجاد طريقة نسخوا فيه حكم الخبر المشتق على الخبر الجامد، ليكون الأخير محتملاً للضمير كذلك، وكانت هذه الطريقة هي جعل الخبر الجامد مؤولاً بالمشقق وبذلك يكون محتملاً للضمير .

ولبيان ورود هذه الكيفية عند النحاة وقفنا على عدد من أقوال النحاة وكان منهم ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، القائل: " الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشقق، كقولك: زيدٌ أسد، والجارية قمر، على تأويل هو شجاع، وهي منيرة، والجامد إذا كان خبراً لا يحتاج إلى ذلك؛ يكفي في صحة الإخبار به كونه صادقاً على ما صدق عليه المبتدأ، وذلك كقولك: زيد أخوك، وهذا عبد الله، وما أشبه ذلك " (٤).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: ١٠٨.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ١١٠، وشرح الأشموني: ١ / ١٨٧.

(٣) المقاصد الشافية: ١ / ٦٤٤.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ١١٠.

لما كان الخبر الجامد يكفي في صحة الإخبار به كونه صادقاً على ما صدق عليه المبتدأ، لذلك لم يختزل فيه الضمير، وحتى ينكسر هذا الجمود اشترط النحاة لذلك أن يتأول بالمشق وهو بذلك يكون متحماً للضمير .

وهذا ما أثبتته الأشموني (ت ٩٠٠هـ) عندما تبني هذه الفكرة ذاكراً أن الخبر الجامد لا يمكن أن يتقبل ضمير المبتدأ ما لم يكون مؤولاً بالمشق مستشهداً بأمثلة منها : زيدٌ أسد، أي : شجاع، وعمرو تميمي، أي : منتسب على تميم، ويكر ذو مال، أي : صاحب مال، ففي هذه الإخبار ضمير المبتدأ^(١).

أما ابن طولون فقد نظر إلى القضية بشيء من التفضيل وهو يشرح قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، قائلاً : " قسم الخبر المفرد إلى جامد، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، ك ((زيد)) فإنه لا يدل على معنى ((زاد زيادة))، ومشق وهو بخلافه ك ((قائم)) فإنه دال على معنى ((قام)) ثم ذكر أن الجامد فارغ، يعني : من الضمير : نحو : ((أنت زيدٌ، وهذا أسد)) إلا أن أول الجامد بمشق فيتحمل ضمير المبتدأ، نحو : ((زيدٌ أسد)) إذا أريد به شجاع ... وأن المشق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو : ((زيد قائم)) ففي ((قائم)) ضمير مستكن، تقديره : هو والمشق هنا : هو اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعال التفضيل " .^(٢)

فالخبر الجامد ليس فيه دلالة على معنى فعله لذلك ابتعد عن تحمل الضمير، بخلاف المشق ففيه قرب من دلالة فعله لذلك جاء فيه الضمير، وحتى يتحمل الجامد ضميراً كان لابد أن يؤول بالمشق، وبذلك يصبح الجامد بهذا الوصف كالمشق في تحمل الضمير . ومن أجل إكمال صورة القضية من أطرافها كان لابد من الحديث عن الخلاف القائم فيها وكان مفادها أن الكسائي (ت ١٨٩هـ) من الكوفيين والرماني (ت ٣٨٤هـ) من البصريين قد ذهبوا إلى أن الخبر الجامد يتحمل الضمير سواء أول بمشق أم لا .^(٣)

إلا أن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وقف أمام إطلاق العموم في القضية وانتقد هذا الرأي بقوله : " وإن كان مشتقاً كان فيه ضمير مرفوع عائد على المبتدأ، نحو : ((زيد قائم)) ففي ((قائم)) ضمير مرفوع على أنه فاعل به، وهو عائد إلى ((زيد)) ولو أردت العطف عليه،

(١) ينظر : شرح الأشموني: ١ / ١٨٧.

(٢) شرح ابن طولون: ١ / ١٨٤.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٤٥.

لقلت : ((زيد قائم هو وعمرو))، فأكدته بضمير الرفع المنفصل ثم عطف عليه، ولا يجوز مثل ذلك في : ((هذا زيد)) ونحوه، فدل ذلك على أن الجامد لا يتحمل ضميراً^(١). ومعنى هذا النص أن الجامد لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال : ((هذا أخوك هو وزيد)) كما تقول في المشتق : ((زيد قائم هو وعمرو)) فلما امتنع العطف امتنع تحمل الخبر الجامد للضمير .

ومهما يكن من أمر فإن النحاة ذهبوا إلى قبول القاعدة وجوازها من غير إطلاق، محددين تحمل الضمير للخبر الجامد المؤول بالمشق لما يكون بينه وبين الخبر المشتق من تشابه وتقارب في تحمل الضمير، وعند تحقق هذا الشرط قد يعطي قبولاً لجواز ذلك، مما يعطي هذا التقارب تشابه في الحكم بينهما، والرخصة هذه تعطي توسعاً لقبول القاعدة وعدم حصر تحمل الضمير للجامد فحسب، وكل ذلك كان موضعاً نتيجة أثر المؤول بالمشق، في الخبر الجامد .

٢- الحال الجامدة المؤولة بالمشق :

تمثل الحال ركناً مهماً من أركان المنصوبات، وهي تعرّف عند النحاة بأنها : الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة، ومن الأمثلة المبينة لها لقيهم : ((فرداً أذهب)) ف ((فرداً)) حال لوجود القيود المذكورة فيه^(٢). والأكثر في الحال أن تكون : منتقلة ومشتقة، ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمة للمنتصف بها، وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي وصفاً لازماً، وقد تأتي جامدة^(٣). والحال الجامدة تنقسم على قسمين : قسم مؤول بالمشق، وقسم غير مؤول بالمشق، وقد حدد النحاة المواضع التي لا تؤول بالمشق في مدوناتهم^(٤).

الحال الجامدة المؤولة بالمشق ستكون هي قطب الرحى في حديثنا، إذ وردت مواضع عند النحاة تكون الحال فيها جامدة، ولا تكون هذه الحالة إلا إذا أول بالمشق، وهذا ما بينه ابن الناظم بقوله : " أكثر ما يكون الجامد حالاً إذا كان مؤولاً بالمشق ... نحو بعت الشاة شاة بدرهم، وبعث البر تغيزاً بدرهم، وأما على مفاعلة - والمفاعلة صيغة تقتضي المشاركة بين جانبيين - نحو : كلمته فاه إلى في، وبابعته يدأ بيد، كأنك قلت : كلمته مشافهاً، وبابعته مناجزاً، وأما على تشبيهه نحو، كز زيداً أسداً أي مثل أسد " .^(٥)

(١) شرح جمل الزجاجي: ١ / ٣٣٣.

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل: ٢ / ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) ينظر : المصدر نفسه: ٢ / ١٨٠ - ١٨١.

(٤) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري: ١ / ٤٣٣ - ٤٣٥.

(٥) شرح ألفية ابن مالك: ٣١٣ - ٣١٤.

فالنص هذا حدد المواضع التي تكون الحال جامدة مؤولة بالمشترك، وهي السعر، والمفاعلة، والتشبيه، فحتى تكون الحال جامدة اشترطوا فيها التأويل بالمشترك وضمن هذه المواضع.

ولبيان تحديد هذه المواضع ذهب غير واحد من العلماء وهم يبتغون كيفية مجيء الحال الجامد مؤولاً بالمشترك، وكان من بين هؤلاء ابن عقيل، عندما حصر ذلك في المواضع الثلاث قافلاً نصه بالقول: "يكثر مجيء الحال الجامدة حيث ظهر تأويلها بالمشترك" (١). وتابعهم ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) ولم يخرج قوله عن دائرة أقوال من سبقه من النحاة، إلى أنه اختلف معهم في تسمية أحد المواضع، قائلاً: "وتقع جامدة مؤولة بالمشترك في ثلاث مسائل: أحدها: أن تدل على تشبيهه، نحو: ((كر زيداً أسداً))... أن تدل على مفاعله نحو: ((بعته يداً بيد)) أي متقابضتين... الثالثة: أن تدل على ترتيب ك: ((أدخلوا رجلاً رجلاً))، أي: مترتين" (٢).

وهذا الترتيب كان حاضراً عند السنهوري (ت ٨٨٩هـ) عندما جعل المواضع محصورة في التشبيه والمفاعلة والترتيب (٣).

أما عباس حسن فقد انفرد برأي اختلف فيه عن القدماء إذ جعل مواضع الحال الجامدة التي تؤول بالمشترك هي أربعة، قال: "وأشهر مواضع المؤول بالمشترك أربعة: (أ) أن تقع الحال ((مشبهاً به)) في جملة تفيد التشبيه إفادة تبعية غير مقصودة لذاتها... (ب) أن تكون الحال دالة على مفاعلة... (ج) أن تكون دالة على سعر... (د) أن تكون الحال دالة على ترتيب" (٤).

وعلى الرغم من الاختلاف في تسمية أحد المواضع إلا أن المعول عليها عند القدماء والتي تكون الحال فيها جامدة وتؤول بالمشترك هي، المسعر، والمفاعلة، والتشبيه.

إن الحال لم تقتصر في مجيئها على المواضع التي ذكرناها، بل هناك مواضع أخرى أشرنا إليها إجمالاً في مستهل حديثنا عن هذه القضية، إلا أنها لا تؤول بالمشترك، ولأهميتها نفصل القول فيها وعلى مستوى الإيجاز، وكان ممن وقف عندها ابن هشام مصرحاً أن الحال الجامدة غير المؤولة بالمشترك إذ تنحصر في سبع مسائل هي: الموصوفة والدالة

(١) شرح ابن عقيل: ٢ / ١٨٢، وشرح ابن طولون: ١ / ٤٠٦ - ٤٠٧.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٣) شرح الأجرومية في علم العربية: ٢ / ٥٧٠.

(٤) النحو الوافي: ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩.

على سعر، والعدد، أو طوراً واقع فيه تفضيل، أو تكون نوعاً لصاحبها، أو فرعاً أو أصلاً له^(١).

أغلب العلماء في هذه المواضع السبع ذهبوا فيها إلى عدم التأويل بالمشقق وإن دلت الحال فيها على الجمود، وقد بين السنهوري سبب ذلك بقوله: " فإن في تأويله كلفة فلذلك لم يؤول".^(٢)

على الرغم من الخلاف الحاصل في تسمية المواضع التي تؤول بالمشقق إلا أن الفكرة المستوحاة من أقوالهم والنتيجة التي يمكن الركون عليها كانت متجه إلى بيان دور المؤول بالمشقق في الحال الجامدة ولا سيما المواضع التي تدل على السعر والتشبيه، والمفاعلة، وكيفية حصرها ضمن هذه المواضع المذكورة دون سواها من المواضع التي يظهر في تأويلها التكلف لذلك ابتعد النحاة عن تأويلها، والتزموا بالثلاثة التي يظهر التأويل بالمشقق فيها وبذلك يُبان الدور الذي يؤديه التأويل بالمشقق ليكون هو الفيصل في التفريق بين هذه المواضع الثلاثة عن غيرها.

٣- اشتراط التأويل بالمشقق في النعت :

ينضوي النعت تحت أقسام التوابع الخمسة، ويحدّ بأنه لفظ يتبع الموصوف تحلية وتخصصاً ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه، ولا يكون الوصف إلا من فعل أو راجعاً إلى معنى الفعل.^(٣)

ولبيان هذا المعنى قال ابن عقيل: " التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً".^(٤)

ويأتي النعت لتحقيق أغراض عدّة، تختزل في التخصيص، والمدح، والذم، والترحم، والتأكيد.^(٥)

وعند النظر إلى تعريف ابن جني في صدارة المسألة نلاحظ أنه جعل النعت محصوراً ومقيداً بالفعل أو بالرجوع إلى معنى الفعل، ومعنى هذا الكلام أن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشقق، والأخير سيكون هو الغاية في الحديث والمناقشة وليبانه سنقف على أقوال العلماء الذين ذهبوا في قبول النعت إلى اشتراطه، ومنهم ابن يعيش فقد قال: " وقد وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق، قالوا: ((رجل تميمي وبصري)) ونحوهما من

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٢) شرح الأجرومية في علم العربية: ٢ / ٥٧٠.

(٣) ينظر: اللمع في اللغة العربية، ابن جني: ٧٣.

(٤) شرح ابن عقيل: ٣ / ١٤٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ١٤٠.

النسب، فهذا ونحوه ليس بمشتق، لأنه لم يؤخذ من فعل، كما أخذ ((ضارب)) من ((ضرب)) وإنما هو متأول ((منسوب)) و ((مغزوء)) فهو في معنى اسم المفعول، إذ ((منسوب)) و((مغزوء)) من أسماء المفعولين، تقول: ((نسبته فهو منسوب)) و((غزوته فهو مغزوء))^(١).

لا يمكن مجيء النعت من الجامد، وإن ما ورد من الجامد مؤول بالمشتق، وهذا شرط بنى النحاة كلامهم عليه في النعت، قال ابن هشام: "الجامد المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة و ((ذي)) بمعنى صاحب، وأسماء النسب، تقول: ((مررت بزيد هذا)) و ((برجل ذي مال)) و((برجل دمشقي))؛ لأن معناها: الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب إلى دمشق"^(٢).

ولبيان هذا الشرط ومعضداً لأقوال من سبقه من العلماء قال المكودي (ت ٨٠٧هـ): "والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة... وذي بمعنى صاحب... والمنسوب... فيقول: قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قام زيد المشار إليه وكذلك مررت برجل ذي مال أي صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشي بمعنى منتسب لقريش"^(٣).

ولم تكن هذا الفكر غائباً عن أذهان المحدثين عندما ذهب على بيان معالمه عباس حسن بقوله: "والمقصود بما في معناها: كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناها، والتي تسمى: الأسماء المشتقة تأويلاً فإنها تقع نعتاً أيضاً"^(٤).

ونلاحظ عند الرجوع إلى النصوص أن النعت اشترطوا فيه الاشتقاق كشرط لتحققه، إلا أن الأسماء الجوامد التي حكمت عليها النحاة بالنعت كانت تبحث عن مسوغات لذلك أولت بالمشتق حتى تسائر الأسماء المشتقة، وبهذا يتبين أن التأويل بالمشتق كان مقتضياً لمعالجة هذه الجوامد واحتسابها من النعوت.

وعلى الرغم من اشتراط الاشتقاق في النعت وجعله شرطاً في قبوله إلا أن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) قد خالف هذا التيار ذاهباً إلى أن الاشتقاق ليس شرطاً في النعت، وقد نقل الرضي (ت ٦٨٦هـ) نص كلامه قائلاً: "يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى متبوعه، فإذا كانت دلالاته كذلك، صح وقوعه نعتاً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو

(١) شرح المفصل: ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ٨٢ - ٨٣.

(٣) شرح المكودي: ١٩٢.

(٤) النحو الوافي: ٣ / ٣٢٦.

غيره، لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق " (١).

كلام ابن الحاجب كان مخالفاً لما ذهب إليه الجمهور مستنداً في اعتراضه على علة الفائدة عندما أشار إلى أن إفادة المعنى في المتبوع تحصل بالجامد من الأسماء أو غيره لذلك تغني عن الاشتقاق أو التأويل به .

ولعل ما ذهب إليه ابن الحاجب فيه نظر وذلك من خلال الاستناد على عدد من الأسباب التي تجعل الاشتقاق أو التأويل به شرطاً في تحقيق النعت، قال العكبري (ت ٦١٦هـ) : " وإنما لزم أن تكون الصفة بالمشتق أو الجاري مجراه ؛ لأنّ الفرق إنما يحصل بأمر عارض يوجد في أحد الشيين أو الأشياء دون باقيها وهذا إنما يكون في المشتقات " (٢). فالعلة التي اعتمد عليها العكبري كانت علة (الفرق) ذاكراً أن التفريق بين أحد الشيين أو الأشياء لا يكون إلا بأمر عارض ولا يتحقق ذلك إلا في المشتقات لذلك كان الاشتقاق أو التأويل به شرطاً في تحقق النعت .

وتابعه في العلة نفسها ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) قائلاً : " وإنما لزم الاشتقاق أو تأويله؛ لأن المقصود من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم، وذلك لا يحصل إلا بذكر المعاني العارضة القائمة بالذوات التي تدل عليها الأسماء المشتقة " (٣).

أما ابن الناظم فقد التزم بعلة الدلالة فقد قال : " لا يكون إلا مشتقاً، أو مؤولاً بمشتق؛ لأن الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معان " (٤).

فلما كانت دلالة المشتقات أو التأويل به قائمة على المعنى وصاحبه بخلاف الجوامد التي لا تتوافر فيه هذان المطلبان، لذلك سعى النحاة إلى اشتراط الاشتقاق والتأويل به في النعت .

ومن خلال علتى التفريق والدلالة نستطيع القول: إن اشتراط الاشتقاق والتأويل به كان متجهاً من طرف النحاة ؛ لأن الوقوع في اللبس عند عدم التفريق بين الشيين أمر لا يرتضيه النحاة ويدعون إلى ونده فضلاً عن مراعاة الدلالة في التراكيب والركون إليها وهي من أولويات النحاة في مساعيهم عند عرضها للمتلقين، لذلك جاء الاشتراط من هذا الباب .

وعلى هذا الأساس لوحظ كيفية توظيف النحاة للتأويل بالمشتق في الجوامد التي تكون بمعنى المشتق ولا يمكن تحقق ذلك إلا عند تأويلها، وهذه لفظة فذة تعطي بُعداً للتفكير المنحقق والمحاولة الجادة في سبيل إيجاد المعالجات للقضايا الملبسة وعرضها على نحو مقبول .

(١) شرح كافية ابن الحاجب: ٢ / ٣١٥.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٠.

(٣) توجيه اللع: ٢٦٠.

(٤) شرح ألفية ابن مالك: ٤٩٠ - ٤٩١.

نتائج البحث

- إن الدراسة العميقة والمتأنية في ثنايا البحث قد نثرت مجموعة من النتائج يمكن عرضها وفق الترتيب الآتي :-
١. عد التأويل بمفهومه العام ركناً مهماً يمكن الاستناد إليه في بيان كثير من القواعد النحوية المستغلقة والتي تقف عندها الشروط الصحيحة وباستعمال التأويل تحمل على قريناتها المنتصفة بالصحة والقبول .
 ٢. بيان وظائف نحوية عن طريق التأويل بالمشتق وإعطائها صيغة توافق القواعد النحوية الصحيحة، فضلاً عن دفع تلك القواعد باتجاه الاتساع، وهذه سمة لا يمكن الوصول إليها إلا بتأويل تلك الوظائف النحوية .
 ٣. على الرغم من الأهمية المستوحاة من أثر المؤول بالمشتق إلا أن أثره كان على الاعم الأغلب مقتصرأ على الخبر والحال والنعوت .
 ٤. جاء الخبر المؤول بالمشتق ليتحمل ضميراً بخلاف الجامد نتيجة دلالاته على معنى فعله.
 ٥. ارتأى الكسائي والرماني أن يتحمل الخبر ضميراً سواء أول بالمشتق أم لا إلا أن هذا الرأي لم يرتضيه النحاة ؛ لأن الجامد لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً، فلما امتنع العطف امتنع تجمل الخبر الجامد للضمير .
 ٦. تناول البحث قضية حصر الحال الجامد المؤول بالمشتق في مواضع ثلاث تمثلت في السعر والمفاعلة والتشبيه، بخلاف ذهاب بعضهم إلى تسمية الموضع الثالث بالترتيب بدلاً عن التشبيه .
 ٧. ذهب البحث إلى اشتراط الاشتقاق والتأول به في النعوت على خلاف ابن الحاجب إذ لم يعد الاشتقاق وما يجري مجراه شرطاً في النعوت، وكان حجة البحث أن الجامد لا يحقق شرطي التفريق بين المشتركين في الاسم، فضلاً عن عدم دلالة الجوامد من حيث وضعها على معان .

ثبت المصادر

- ❖ أصول النحو العربي، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٦م.
- ❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) وبذيله مختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك، تأليف : د. بركات يوسف هبود، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ❖ التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستمولوجية، د. جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- ❖ توجيه اللمع، احمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ) شرح كتاب لأبي الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح : أ.د. فايز زكي، دار السلام، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ❖ الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.
- ❖ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها، د. لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان - الأردن، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٦م.
- ❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، دار ابن كثير، دمشق - سوريا، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ❖ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين بن طولون (ت ٩٥٣هـ) تحقيق وتعليق : د. عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ❖ شرح الأجرومية في علم العربية، علي بن عبد الله بن علي السنهوري (ت ٨٨٩هـ) تح: محمد خليل عبد العزيز، دار السلام، مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ) قدم له، حسن محمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت ٦٨٦هـ) تح : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت .

- ❖ شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، ألفية ابن مالك في النحو، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) وبهامشه حاشية للعلامة يس بن زين الدين العلمي، راجعه، إسماعيل عبد الجواد، حققه، أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- ❖ شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) قدم له، فؤاد الشعار، إشراف، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ❖ شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) قدم له، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
- ❖ شرح المفصل، موفق الدين أبي البقاء بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قدم له، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ❖ شرح المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت ٨٠٧هـ) على الألفية في علمي الصرف والنحو، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ضبطه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- ❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح، محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- ❖ اللمع في اللغة العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تح، د. سميح أبو مغلي، دار البداية، عمان - الأردن، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- ❖ المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة الفوال، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تح، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- ❖ النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .